Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS)

Available online at http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq

أصلاح قطاع ألتأمين ودوره في تنشيط ألناتج ألمحلي ألاجمالي

الباحث/ دنيا كاظم لعيبي
جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد / العراق/ بغداد
donyaakadum@gmail.com

أ.م.د. سمير سهام داود ألخفاجي
جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد / العراق/ بغداد
Dr.samir_mas@yahoo.com

Received:17/5/2020 **Accepted : 29/7/2020** **Published :October / 2020**

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0
Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

مستخلص البحث

أن ألغرض ألاساسي من ألبحث هو بيان أهمية قطاع ألتامين في ألاقتصاد من خلال دوره في توفير ألامان لجميع القطاعات الاقتصادية وبالتالي تنشيط الناتج المحلي ألاجمالي وتقليل ألاعتماد على ناتج ألقطاع ألنفطي ألذي قد يعرض ألاقتصاد ألعراقي ألى عدة مشاكل وأختلالات, وقد توصلت ألدراسة ألى وجود ضعف كبير في دور قطاع التأمين في ألعراق على مستوى الحكومة وألشركات وألافراد وسبب ذلك هو عدم وجود سياسات داعمه لقطاع التأمين وعدم العمل بأستراتيجية التنوع ألاقتصادي وأنخفاض ألوعي ألتأميني من قبل ألافراد لذلك أصبح تطوير قطاع التأمين ضرورة ملحه لمواكبة ألتطورات ألاقتصادية من خلال ألعمل على وجود سياسات خاصة تدعم قطاع التأمين كجزء من أستراتيجيات التنوع ألاقتصادي والعمل على زيادة ألوعي ألتأميني.

المصطلحات الرئيسة للبحث: قطاع التأمين , الناتج ألمحلي ألاجمالي , ألنمو الاقتصادي ,ألتنمية الاقتصادية.

- ورقة بحثية.
*البحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة

تعد مدى مساهمة قطاع في ألناتج ألمحلي ألاجمالي احد المقاييس التي تدل على نسبة أنتشار التأمين من خلال دوره في تقليل المخاطر التي تتعرض لها الانشطة الاقتصادية المختلفة التي تعد ركيزة للتقدم وكذلك من خلال تعبئة المدخرات لتمويل الاستثمار ,ويعتبر مورد مهم من موارد الموازنة خاصة في البلدان النفطية التي تكون عرضة للتقلبات في اسعار النفط التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي , فالأقتصاد العراقي غني بالثروات الطبيعية وخاصة النفط والغاز والكبريت لكن هذا لاينعكس على النمو والتنمية الاقتصادية بسبب السياسات الاقتصادية المتخبطة نتيجة الاوضاع السياسية غير ألمستقرة للبلاد ,فأعتماده على ألقطاع النفطي وعدم تنويع مصادر ايراداته جعلت ألاقتصاد ريعي ومعرض للتقلبات حيث نلاحظ تراجع القطاعات المهمه كالتجارة والصناعة والكهرباء وقطاع التأمين ألذي يعد محور دراستنا.

ومن هنا يتلخص هدف البحث بضروره التنويع الاقتصادي في جميع القطاعات وخاصة قطاع التامين الذي يعاني من اهمال واضح لدوره الحيوي والمهم في الأقتصاد وهذا يمكن ملاحظته من خلال تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال .

ويمكن أن نبين بعض الدراسات ألمرجعية التي بينت أهمية قطاع التأمين في الاقتصاد - دراسة (Ali and Ibrahim and Abd alhasan,2018) وكان هدف الدراسه هو بيان مساهمه التامين الالزامي ضد الحوادث في تحقيق الاهداف الاجتماعية وكذلك في تحقيق ايرادات ماليه واعاده استخدامها في الاستثمار لتحقيق ايرادات اضافيه لتمويل الموازنة الحكومية, اما المشكلة تمثلت بالاوضاع الغير مستقره نتيجة الحصار الاقتصادي والحروب مما ادى الى قله مساهمه شركات التامين في الساحة الاقتصادية , وتم التوصل الى ضرورة ادخال تعديلات على قانون التأمين الالزامي للحوادث على المركبات وزياده راس مال شركات التامين لتكون قادره على مواجهه المنافسة وتحقيق الارباح, ودراسة (Zayer,2014) وبينت الدراسة اهميه نظام التامين على الودائع من حمايه اموال المودعين ضد خطر افلاس المصارف وتكمن المشكلة في عدم توفر نظام لتامين الودائع في العراق وافترضت الدراسة ان تطبيق نظام التامين على الودائع يمكن ان يحقق تطورا ملحوظا في عمل المصارف العراقية, اما هدف الدراسة هو بيان اهميه نظام التامين على الودائع وتوفير المعلومات الأساسية حول اداء هذا النظام وتوصلت الدراسة الى الأهمية الكبيره لنظام التامين على الودائع الذي يحقق الاستقرار في المؤسسات المالية واوصت الدراسة انه من المهم وجود نظام تامين للودائع في العراق للوقايه من الازمات عن طريق تقييم عملها والرقابه باشراف البنك المركزي, ودراسة (Mohamad,2015) وتهدف الدراسة الى تحليل واقع موازنه العراق الاتحادية مع التأكيد على اعتماد الموازنة على مورد ناضب في تمويل نفاقتها ,وافترضت ان اتباع سياسه اقتصاديه لتنويع مصادر الدخل يسهم في ايجاد مصادر اخرى لتمويل الموازنة الى جانب الموارد الناضبة التي تعتبر المورد الوحيد الموازنة وهنا تكمن المشكلة, وتوصلت الدراسة الى وجود اختلال في هيكل الايرادات العامة اذ تسهم الايرادات النفطية النسبة الاكبر في ظل تراجع اهميه الايرادات الاخرى ,واكدت الدراسة على ضروره انتهاج سياسه اقتصاديه تهدف الى تنويع مصادر الدخل وذلك بتطوير القطاعات الاقتصاديه.

ويعد هذا البحث امتداد للدراسات السابقة فقد اختلفت عنها من خلال بيان أهمية قطاع التامين في ألناتج ألمحلي ألاجمالي اذا ما تم تطويره و الذي يعتبر قطاع مهم ومؤثر على جميع القطاعات الاقتصادية ويساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وزياده موارد الموازنة الحكومية لتلافي الاختلالات الاقتصادية التي تحدث في البلدان الريعة التي تعتمد على مورد واحد.

منهجية ألبحث

أعتمدت الدراسة على المنهجين ألاستقرائي وألاستنباطي للوصول ألى أهداف ألبحث حيث تضمن ألجانب ألنظري مفاهيم التامين والناتج المحلي ألاجمالي والعلاقة بينهما اما الجانب العملي ألذي أعتمد على تحليل البيانات والجداول للناتج المحلي الاجمالي وبيان نسبة قطاع التأمين ألعراقي في ألناتج ألمحلي ألاجمالي.

مراجعة ألادبيات

أولا: ألأطار النظري لقطاع التامين

1- مفهوم ألتأمين (Insurance)

يعرف التأمين لغويا على أنه أعطاء ألطمأنينة وأزالة ألخوف وسكون القلب , اما أصطلاحا فيقصد به عقد او اتفاق يتم بين المؤمن والمتمثلة "بشركات التأمين" والمؤمن له والمتمثل "بالافراد" والمؤسسات حيث يلتزم الطرف الاول بتقديم مبلغا من المال اواي عوض أخر في حال تحقق ألخطر مقابل دفعة مالية (القسط) يؤديها المؤمن له للمؤمن (mousa,2010,87 salam and) , كما ويعرف التأمين على أنه تجميع الخسائر العرضية عن طريق تحويل هذه الاخطار الى شركات التأمين حيث تقوم هذه الشركات بتعويض المؤمن لهم عن الخسائر التي تعرضو لها (rigda,2006,51), وعرف التأمين من وجه نظر شركات التأمين "هو عملية تجميع الاقساط الدورية من المؤمن لهم ثم تقوم بأعادة توزيعها على من يلحق به الضرر من مجموع المؤمن لهم" وفي حالة عدم تحقق الاضرار يعتبر ربح للشركات(alkhfaji,2014,31) ,ويمكن تعريفه وجة نظر الافراد بانه "وسيلة ادخار يستخدمها الفرد في حالة تعرضه للخطر", وبشكل عام هو تعاون جماعي من اجل مواجهه الخطر حيث يتم تعويض المؤمن له(الافراد) في حاله تعرضه للاخطار مقابل اقساط يدفعها المؤمن له الى المؤمن(شركات التأمين) تحدد من قبل شركات التأمين حسب نوع التأمين.

2- أنواع ألتأمين

هناك عدة تقسيمات للتأمين واهم هذه التقسيمات هي:

أ- ألتأمين من حيث الشكل

- ألتأمين ألتعاوني (Cooperative insurance): ويقصد به قيام مجموعه من ألافراد معرضين لنفس الخطر بأنشاء جمعية فيما بينهم لاتهدف الى الربح وتعمل على جمع مبالغ نقدية غير ثابته كل فترة ثم تدفعها لاي شخص يتعرض للخطر.
- ألتأمين الاجتماعي (Social insurance): ألمقصود به حماية مصلحة عامة وغالبا تقوم الدولة بالاشراف عليه عن طريق مؤسسات ألتأمين ألتي لاتهدف الى الربح ,حيث يقوم الموظفين والعمال بدفع أشتراكات زهيدة مقابل الحصول على خدمات طبية ومعاشات شهرية ومساعدات واعانات تقدم في حاله العجز والمرض.
- ألتأمين التجاري (Commercial insurance): وهذا النوع هو السائد ويختلف عن التامين التعاوني والاجتماعي بأنه يهدف الى الربح الذي يذهب الى المساهمين في شركات التامين(ahmed,2007,55-64).

ب- التأمين من حيث الموضوع والخطر المؤمن منه

- التأمين على الأشخاص (Personal insurance): ويقصد به قيام الاشخاص بالتأمين على أنفسهم من الحوادث التي تهدد حياتة او صحتة مثل التامين على الحياة والتأمين ضد المرض وضد البطالة والتأمين في حاله الوفاة خلال مده معينه حيث يعوض ابناء المتوفي, وايضا يشمل التأمين على الاشخاص التأمين على الزواج والولادة اي تدفع شركة التأمين مبلغا من المال في حالة الزواج او انجاب مولود مقابل الاقساط المدفوعة سابقا.
- التامين على الممتلكات (property insurance): أي قيام الاشخاص بالتامين على ممتلكاتهم كالتأمين ضد السرقة والحريق و الظواهر الطبيعية ....الخ.
- التامين على المسؤوليه المدنيه (Civil liapility insurance)

: اي قيام المؤمن له بالتأمين على المسؤوليات الواقعة على عاتقه تجاه الغير مثل تامين اصابات العمل وتامين المسؤلية المدنية (salam and mousa,2010,94-95), وتقسم وثائق التأمين على المسؤولية المدنية الى عده انواع نخص بالذكر وثيقة تأمين المسؤولية القانونية للمنتجات ووثيقة اصابات العمل ووثيقة الاخطار المهنية ووثيقة تأمين الحاسب الالي ووثيقة تأمين الغطاء المصرفي.

ثانيا: ألاطار ألنظري للناتج ألمحلي ألاجمالي

1- مفهوم ألناتج المحلي الاجمالي

هو مؤشر أقتصادي يقيس ألقيمة ألنقدية للسلع والخدمات التي تنتجها جميع قطاعات ألدولة خلال فترة زمنية محددة, وله أهميه كبيرة في ألاقتصاد ويمكن تلخيصها بما يأتي:

يبين ألاداء الاقتصادي للدولة من خلال أستخدامة كمؤشر للمقارنة بين ألدول فكلما زاد ألناتج ألمحلي ألاجمالي دل على زيادة حجم ألاقتصاد الكلي والدخل الكلي .

. يقيس ويبين جميع انشطة القطاعات ألاقتصادية خلال فترة زمنية محددة.

. يبين نسب عوائد عوامل ألانتاج ألمستخدمة في ألانشطة ألاقتصادية.

.قياس مستوى الفرد المعيشي من خلال مؤشر نصيب الفرد من ألناتج ألمحلي ألاجمالي.

. معرفه التوجهات ألاستهلاكيه للقطاعات الرئيسة المكونة للاقتصاد(alsalman and albikr,2016,6)

ويمكن ألقول أن ألناتج ألمحلي الاجمالي يتضمن جميع ألانشطة الاقتصادية داخل حدود البلد بما في ذلك صافي الاستثمار وصافي الصادرات بألأضافة ألى بعض أنواع ألمنتجات ألخدمية ألتي توفرها الحكومات مثل الأمن وألدفاع وألصحة والتعليم.

2- سبل تعزيز الناتج ألمحلي ألاجمالي

من أهم السبل ألتي تعزز ألناتج ألمحلي ألاجمالي هو أتباع سياسة التنويع ألاقتصادي وخاصة في البلدان الريعية التي تعتمد على تصدير سلعة واحده ويتعرض أقتصادها ألى أختلالات هيكيلة, ويقصد بلتنويع الاقتصادي "هي سياسة تهدف الى تنويع مصادر الدخل والتقليل من المخاطر الاقتصادية وزيادة القيمة المضافة عن طريق تنويع جميع القطاعات الاقتصادية بدلا من الاعتماد على قطاع واحد وكذلك يقصد به تنويع مصادر ايرادات الموازنه العامة ومصادر ألناتج ألمحلي الاجمالي "(Arab planning institute,2018,65).

كما ويعرف على أنه "السياسة التي تهدف الى تقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات التي قد تعرض الاقتصاد الى اختلالات صعب التحكم بها ويمكن ان يكون التنويع اما بشكل افقي اي التنويع بانتاج السلع أو بشكل عمودي اي تطوير وزياده مراحل ألانتاج"(Hvidt,2013, 4).

ويكون التنويع بجميع القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية, ومن القطاعات الخدمية المهمة الذي يساهم بشكل كبير في تعزيز ايرادات الدولة وبالتالي الناتج المحلي الاجمالي هو قطاع ألتامين كونه مرتبط بجميع القطاعات الاخرى من خلال توفير بيئه أمنة بعيده عن المخاطر للعمل والانتاج والاستثماروكونه قطاع ساند لبقية القطاعات الاخرى , وتقاس درجه تطور البلدان من خلال نسبه تطور قطاع التامين لذلك ضرورة تطوير هذا القطاع الحيوي هي ضرورة لتطور الاقتصاد بشكل عام.

ثالثا: ألاطار ألنظري للعلاقة بين قطاع ألتأمين و الناتج ألمحلي ألاجمالي

لقطاع التامين اهمية في تقدير الخسارة المتوقعة من خلال توقع الخساره والتعويض وتبرز الاهمية لهذا القطاع من خلال تقديم الخدمة للافراد والمؤسسات مقابل قسط تأميني وتبرز الاهمية في ألاقتصاد بشكل عام من خلال الجوانب الاتية:

أ- النمو الاقتصادي: ويقصد به زيادة الناتج المحلي الاجمالي والذي يؤدي الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل , و يعمل التامين على زيادة النمو الاقتصادي من خلال:-

-تشجيع الاستثمار: تخلق عملية التأمين اجواء استثمارية امنة مما يشجع الافراد والمؤسسات على دخول ميادين الاستثمار حيث يحقق التأمين ضمانا ضد الخسائر المالية مقابل قسطا معينا وبالتالي يؤدي الى زيادة الانتاج مما يؤدي الى زيادة الكفاية الانتاجية (استخدام التكنلوجيا ووسائل انتاج حديثه والتأمين على العاملين يؤدي الى زياده الانتاج)(artema and akoar,2010,97), أي ان التأمين يخلق أجواء أستثمارية أمنة من خلال تخفيض مخاطر الاستثمار وكفاءه رأس المال كمخاطر ألسوق اي أنخفاض نسبة ألاستثمار بسبب بعض الظروف ومخاطر السيوله ومخاطر التضخم ومخاطر ارتفاع اسعار الفائدة التي تخفض قيمة الاستثمارات , أن تخفيض مخاطر الاستثمار يؤدي الى تشجيع الاستثمار وبالتالي زيادة التشغيل فالانتاج وبفعل عمل المضاعف يؤدي الى زيادة الناتج والدخل القومي.

- القضاء على البطاله: وذلك من خلال توفير فرص عمل ضمن نطاق القطاع التأميني وانشطته وكذلك من خلال الاستثمارات في القطاعات الاخرى المؤمنة لدى قطاع التأمين

- حفظ مصادر ثروة المجتمع: ثروة المجتمع هي مجموع ما يمتلكه الافراد والحكومات ودور التأمين في حفظ هذه الثروة تكون من خلال تعويضهم عن الخسائر وعن طريق تقديم المشورة والنصح الى الافراد والمؤسسات قبل وخلال قيام المشروع حيث يكون المؤمن له قادرا على اعادة البناء اذا تعرض للخطر من خلال تعويض شركات التأمين(artema and akoar,2010,97). ويمكن القول أن التأمين يؤدي الى زيادة الثقة بالمستقبل وبالتالي زيادة الانتاج والتشغيل والدخل القومي وبالتالي المحافظة على مصادر الثروة وتطويرها.
- زيادة العمليات المصرفية والائتمانية: ويتم ذلك من خلال حماية الودائع في حاله التعرض للخطر حيث يتم التعويض كليا او جزئيا حسب العقد المبرم بين المصارف وشركات التامين هذا من جهة ومن جهة اخرى يعمل التأمين على زياده ثقة المصارف بالمقترضين حيث ان الجهات المقرضة لاتقبل تقديم القرض الا بوجود وثيقه تأمين على الرهن المقدم للحصول على القرض تضمن لهم حقوقهم فزيادة عمليات التأمين تشجع على زياده الائتمان فزيادة التغطية التأمينية على الودائع يؤدي الى انخفاض تكاليف التمويل لان المصارف سوف تخفض من سعر الفائدة والهوامش الربحية وكل هذا يؤدي الى استقرار المؤسسات المالية وبالتالي زيادة الثقة بالنظام المالي.
- خلق رؤوس الاموال: حيث تقوم شركات التأمين بتجميع الاقساط من مجموع المؤمنيين (تجميع المدخرات) واستخدامه في عمليات الاستثمار بأنواعه مما يؤدي الى نمو الحركة التجارية والصناعية والعمرانية ويتم ذلك بعد احتجاز ما يلزم لمواجهة التزامات التامين (arekat and akel,2008,34).

ب- التنمية الاقتصادية:- يعمل التأمين على محاربة الفقر الناتج عن المرض والعجز والوفاة والخسارة في الممتلكات ويقلل من الاستهلاك أي أن الفرد يخصص جزء من دخله للتأمين على حياته وممتلكاته وكذلك التقليل من البطالة من خلال مشاركة القوى العاملة في ألنشاط ألتأميني وبذلك يخلق جوا امنا لدى افراد المجتمع وخاصة في البلدان النامية (murza,2006,59).

ج- التوازن الاقتصادي:- عدم التوازن بين العرض والطلب يؤدي الى حدوث مشاكل اقتصاديه (تضخم, كساد) فدور التأمين يعمل على التخفييف من هذه المشاكل حيث تتوسع التأمينات الالزامية في حال التضخم لتشمل فئات جديده وبذلك يتم سحب جزء من الكتله النقدية اما في حال الكساد فتقوم الدولة بتقديم التعويضات المستحقة في حاله المرض والعجز والبطالة وبذلك يعتبر التأمين عامل مهم في اعاده التوازن الاقتصادي (alsafi,2006,31)

د- التوازن في ميزان المدفوعات:- ميزان المدفوعات هو كشف محاسبي يبين دخول وخروج العملات الصعبة الى البلاد ويحدث التوازن من خلال قطاع التأمين عن طريق حصول شركات التأمين على عملات اجنبية مقابل خدماتها المقدمة للأجانب وايضا نتيجة عمليات واستثمارات اعاده التأمين في الخارج وعمليات واستثمارات شركات الاعادة الاجنبية داخل البلاد (sayid,2015,89), أي أن التأمين أحد الموارد المهمة للعملات الاجنبية من خلال تدفقات قصيرة ومتوسطة الاجل من اقساط التأمين على ألبضائع والسلع مع بلدان العالم الخارجي.

اضافة الى تلك الاهمية فيمكن القول بشكل عام أن قطاع التأمين هو ضمان لمستقبل الافراد فهو يقلل النزعة الاستهلاكية من خلال اقساط التأمين التي تكون بمثابه ادخار ,وهو عامل مهم للقضاء على الفقر عن طريق توفير معاشات التقاعد والتامين الصحي وايضا في حاله التأمين على الحياة فعند وفاة ألمؤمن يعوض أبناءه خوفا من عدم وجود معيل لهم , وكذلك يحقق مبدأ التعاون على توزيع الخطر على مجموعه كبيرة من الافراد و ويوفر الطمأنينة والامان وكذلك تلافي الخسائر من خلال دراسة مسببات الخطر وتجنبها, اما بالنسبة للحكومة فهو يوفر ايرادات مالية ضخمة للموازنة العامة.

تحليل ألبيانات

تحليل واقع قطاع التامين في العراق ونسبة مساهمته في الناتج ألمحلي ألاجمالي, تجربة ألامارات

اولا: قطاع التأمين في العراق

يعد قطاع التأمين حديث العهد في العراق اذ كانت الحكومة العراقية تقوم بالتأمين على ممتلكاتها لدى شركات التأمين الاجنبية والعربية التي كانت موجوده انذاك حيث لم تكن هناك شركات عراقية واغلب الشركات التي كانت موجودة هي فروع ووكالات لشركات انكليزية واسترالية وفرنسية وهندية وسويسرية وايطالية وامريكية اضافة الى شركات عربية, في عام 1950 قررت الحكومة العراقية تأسيس شركه تأمين وطنية لمنافسه الشركات الاجنبية الموجودة حيث تقوم بعمليات التأمين لجميع دوائر الدولة ومؤسساتها وسميت شركه التأمين الوطنية (alsafi,2006,45), بعد ذلك تم تأسيس شركة التأمين العراقية برأسمال عراقي وقامت بمزاولة نشاطها في اواخر سنة 1958 حيث شجع نموها على تشريع قانون رقم49 لسنه 1960,ثم تم تأسيس شركة اعادة التأمين العراقية عام 1960 بالاضافة الى وجود شركات تأمين مساهمة وكانت سبع شركات, وفي

14 تموز عام 1964 صدر قانون رقم 99 والذي ينص على تأميم جميع شركات التأمين حيث تم ضم الشركات الخاصة بالمؤسسة العامة للتأمين وكذلك نص القرار على ايقاف جميع الشركات الاجنبية عن العمل, حيث تهدف الحكومة العراقية من التأميم توجية الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية والحد من خروج الاموال الى الخارج (alsherbiny,1986,101), ويعتبر التأميم نقطه تحول في القطاع التأميني حيث تم تأميم شركات التأمين واعادة التأمين والتي كان عددها سبع شركات مساهمة وخمسة عشر وكالة لشركات اجنبية بالاضافة الى الشركات الحكومية, مما ادى الى نمو وتطور العمل التأميني في السوق العراقية وخصوصا بعد دمج الشركات انذاك (murza,2006,64) , و خلال السبعينيات وبدايه الثمانينيات اصبح قطاع التأمين العراقي من اهم واكبر قطاعات التأمين العربية حيث اصبح العراق مركزا لتدريب وتأهيل الكوادر التأمينية العربية وكذلك الاستعانة بالخبرات العراقية لتأسيس شركات تأمين في البلدان العربية , لكن ذلك لم يستمر طويلا بسبب الحروب والحصار الاقتصادي وكذلك المقاطعة التي فرضت عام 1990 بعد اجتياح دوله الكويت , بالرغم من ذلك استمر عمل شركات التأمين ولكن ليس بالمستوى السابق لاسباب كثيره منها هجرة الكفاءات الى الخارج, اما قطاع التأمين الخاص فبموجب قانون 21 لسنه 1997 الذي اجاز لشركات خاصة بمزاولة اعمال التأمين حيث تم انشاء اول شركة تأمين خاصه عام 2000 وسميت شركة دار السلام وبعدها توالت تأسيس شركات خاصه حيث بلغ عددها اربعه حتى عام 2003 الى ان اصبح عددها في الوقت الحالي 29 شركة, (alkhafaji,2010,4-5) , وفي عام 2005 صدر قانون تنظيم اعمال التأمين رقم 10 الا انه لم يخدم قطاع التأمين الخاص والعام لوجود جوانب سلبيه عديده , اما بالنسبه لعمل شركات التأمين الخاصة فتقوم بتقديم خدماتها التأمينية على اساس المنافسة المهنية مع بقيه الشركات العامة والخاصة ادى الى زيادة رأس المال الذي يغطي احتياجات الوزارات ودوائر الدولة بالتعاون مع الشركات العامة, (alrubaie,2014,14-15) , أما اهم الهيئات المنظمة والمشرفة لقطاع التأمين العراقي هي ديوان التأمين العراقي وجمعيه المؤمنين ومعيدي التأمين العراقية.

1-تحليل واقع قطاعات الناتج المحلي الاجمالي

يتسم الأقتصاد العراقي بالريعيه وعدم التنوع الاقتصادي اذ يعتمد اقتصاده بشكل كبير على القطاع النفطي وهذا يعرضه الى اختلالات هيكلية صعب التحكم بها ذلك لان سبب هذه الاختلالات عوامل خارجية كأوضاع السوق الدولية السياسية والاقتصادية مما يؤثر على أيرادات الموازنة العامة حيث شكلت صادرات القطاع النفطي نسبة 99% من أجمالي الصادرات الكلية وهذا يؤكد أحادية ألاقتصاد العراقي وانخفاض أهمية القطاعات غير النفطية,اما لتأثيره على الناتج المحلي الاجمالي فنلاحظ وجود علاقه طردية بين الصادرات النفطية والناتج المحلي الاجمالي كلما زادت الصادرات النفطية كلما زاد نمو الناتج المحلي الاجمالي (nasif,2014,94),أذ شكل نشاط القطاع النفطي تقريبا نسبة 60% من الناتج المحلي الاجمالي أما بقية الانشطة شكلت تقريبا نسبة 40% منه, والاتي اهم القطاعات والانشطه المكونة للناتج المحلي الاجمالي في عام 2017:

- نشاط قطاع التعدين والمقالع: ويعتبر من اهم القطاعات في الاقتصاد العراقي ويشكل نسبة 61.5%من الناتج المحلي الاجمالي.
- نشاط قطاع خدمات التنمية الاجتماعية : وتشمل جميع الخدمات التي تقدمها الدولة ورغم اهمية هذا القطاع الا أن نسبة مساهمته قليلة ودون المستوى حيث شكل نسبة 9.4% من الناتج المحلي الاجمالي.
- نشاط قطاع النقل والاتصالات: يساهم هذا القطاع بنسبة 7.8% من الناتج المحلي الاجمالي.
- نشاط قطاع التجارة : يعتبر قطاع التجارة مهم وحيوي لأي اقتصاد ألا اننا نلاحظ أن نسبتة ضئيلة في الاقتصاد العراقي حيث شكل نسبة 7.3 من الناتج المحلي الاجمالي.
- نشاط قطاع البناء والتشييد: نتيجة تراجع القدرة المالية للنهوض بهذا القطاع وكذلك ضعف القطاع الخاص نلاحظ أنخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي حيث شكل نسبة 5% منه.
- نشاط قطاع البنوك والتامين: يعتبر قطاع البنوك والتامين من القطاعات الداعمة والمحفزة لبقية القطاعات الاخرى واساس نمو الانشطة الاقتصادية ألا اننا نلاحظ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي قليله جدا حيث شكل 4.6% منه.

اما بقية القطاعات كالزراعة والصناعة والكهرباء رغم اهميتها الا أننا نلاحظ ايضا قلة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي (Iraqi economic report,2017,15)

2- مساهمة قطاع التأمين في الناتج ألمحلي ألاجمالي

من خلال الاحصاءات الرسمية نلاحظ أن مساهمة قطاع التامين في ألناتج المحلي الاجمالي متواضعة جدا نتيجه لضعف قطاع ألتأمين العراقي ألذي يحتاج ألى التطوير وألدعم ليواكب قطاع التأمين العالمي الذي أصبح يشكل موردا مهما للموازنات وداعما للمشاريع الاقتصادية ويشكل نسبه مهمه من الناتج المحلي الاجمالي ,ويرجع سبب الضعف ألى انخفاض دخل الفرد وأوضاع ألبلد ألسياسية والاقتصادية ومن جهه أخرى انعدام الوعي ألتأميني على مستوى الافراد والمؤسسات والدولة, والجدول الاتي يوضح نسبة مساهمة قطاع التامين في الناتج المحلي الاجمالي :

جدول(1)
نسبة مساهمة قطاع التامين والبنوك في الناتج المحلي ألاجمالي بالاسعار الجاريه للمده (2014-2018)
(مليون دينار)

السنة	قطاع التأمين والبنوك	ألناتج المحلي الاجمالي GDP	نسبة مساهمة قطاع التامين والبنوك في%GDP
2014	3116107.6	266332655.1	1.17
2015	2622463.0	194680971.8	1.34
2016	3420766.6	195924141.7	1.74
2017	4137873.5	221054479.5	1.87
2018	4599204.4	251054479.9	1.83

References: ministry of planning ,the central statistics organization

جدول(2)
متوسط نصيب الفرد ونسب البطالة والتضخم للمده(2014-2018)

السنة	متوسط نصيب الفرد من GDP (مليون دينار)	نسبه البطالة	نسبه التضخم
2014	7.2	%10.6	%1.6
2015	5.6	%13.1	%1.7
2016	5.2	%10.8	%1.2
2017	5.5	%10.9	%0.5
2018	6.6	%10.6	%0.2

Table of the researchers work depending on : the annual report
Of the central bank and the ministry of planning data

مناقشة ألنتائج

نلاحظ من الجدول رقم (1) ان نسبة مساهمة قطاع التامين والبنوك في الناتج المحلي الاجمالي تتراوح من 1% الى 2% خلال مده الدراسة (2014-2018) ,اما نسبة قطاع ألتأمين وألتي تكون أقل بكثير من نسبة ألبنوك وتشكل نسبة ضئيلة ودون مستوى الطموح ونسبة النمو بطيئه جدا وذلك لبطئ تطور قطاع التأمين,ويرجع ذلك الى أسباب عديدة منها محدودية دخل الافراد مما يؤدي الى عزوفهم عن التأمين وكذلك نسبه البطالة تؤثر على الطلب على التامين فزيادة نسبة البطالة تؤدي الى انخفاض الطلب على التامين, والعامل الاخر المؤثر على التأمين هو التضخم فمن جانب الافراد زياده نسبه التضخم تؤدي الى انخفاض الدخل الحقيقي للافراد وبالتالي انخفاض الطلب على التأمين ,فزيادة الدخل الحقيقي تتناسب طرديا مع الطلب على التامين فكلما زاد دخل الافراد زاد قابليتهم على شراء العقارات والسيارات وبالتالي زيادة الطلب على التأمين,أما من جانب شركات التأمين زيادة التضخم تؤدي الى ارتفاع تكلفة التعويضات, والجدول رقم (2) الذي يبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ونسب البطالة والتضخم نلاحظ ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يتراوح بين(5-7) مليون دينار ورغم الارتفاع الاانه لايتناسب مع حجم الدخل الكلي مما يؤثر على الطلب على التامين ,اما بالنسبة لمعدلات البطالة التي تراوحت من(10%-13%) معناه أن نسبة كبيرة من الافراد لايمتلكون دخل وليس لديهم القدرة على التأمين ,اما معدلات التضخم فنلاحظ انخفاض نسبتها التي تراوحت خلال مده الدراسة بين (0.2%-1.7%) هذا عامل ايجابي بالنسبة للافراد وشركات التأمين.

ثانيا: تجربة ألامارات ألعربية ألمتحدة

يعد أقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة بيئة اقتصادية واستثمارية وسياسية مستقرة مواكب للنمو الاقتصادي رغم ألاختلالات التي قد تنتج بسبب التذبذب في اسعار النفط وسبب ذلك أتباعها أستراتيجيات واليات مشجعة للتنويع الاقتصادي ,ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التطور الموجود في جميع القطاعات غير النفطية ومدى مساهمتها في الاقتصاد وتوفير الموارد المالية الازمة لمواجهة نفقات الدولة ويمكن بيان مساهمة القطاعات ألاقتصادية في الامارات من خلال ألجدول ألاتي:

جدول(3) نسبة مساهمة القطاعات ألاقتصاديه في الناتج ألمحلي ألاجمالي لدولة الامارات لعام 2017

القطاع ألاقتصادي	نسبة ألمساهمة%	ألقطاع الاقتصادي	نسبة ألمساهمه%
النفط الخام والغاز	29.50	النقل والتخزين	5.40
ألتجارة	11.70	ألكهرباء والغاز وألماء	3.20
التأمين والانشطة المالية	8.60	ألمعلومات وألاتصالات	2.90
ألتشييد وألبناء	8.40	ألانشطة المهنية والعلمية	2.60
ألصناعة التحويلية	8.30	الاقامة وأنشطة ألخدمات	1.90
ألادارة العامة للدفاع	5.80	ألقطاعات الاخرى	3.90
أنشطة العقارات	5.70		

References: the official portal the emirates government ,2017

www.government.ae.com

1- نسبة مساهمة قطاع التامين من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي

يعد هذا المؤشر من أهم مؤشرات التقدم والتطور في ألقطاع ألتأميني وكذلك يعكس نسبة أنتشار ألتأمين في ألاقتصاد , وتختلف النسبة من بلد الى أخر حسب درجة تطور القطاع ألتأميني وحجم الناتج ألمحلي ألاجمالي والقطاعات المكونة له, والجدول ألاتي يبين هذا المؤشر في اقتصاد دولة ألامارات:

جدول (4) نسبة مساهمة قطاع التامين في الناتج المحلي الاجمالي للمده(2013-2017)

السنة	الناتج المحلي(بالمليار دولار)	نسبة مساهمة قطاع التأمين من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي
2014	348	%2.3
2015	358	%2.8
2016	403	%3.1
2017	390	%3.1
2018	405	%3.5

References: the federal competitive authority in the emirates ,2017 and insurance Authority in the emirates,2017

مناقشة نتائج قطاع ألتأمين في ألامارات

ألجدول (3) يبين نسبة تطور القطاعات الاقتصادية في دولة الامارات من خلال نسبة مساهمتها في ألناتج ألمحلي الاجمالي, حيث تحتفظ الامارات بأحتياطيات مالية قوية وقطاعات مالية متطورة وقوية منها قطاع التأمين الذي ساهم مع جميع الانشطة المالية بنسبه 8.60% من ألناتج ألمحلي الاجمالي وبذلك يوفر بيئه أستثمارية للقطاع ألخاص وألحكومي ألذي ساهم في تمويل جزء من ألنفقات ألحكومية وكذلك زيادة قدرة الحكومة على الوفاء بجزء من ألتزاماتها وايضا تجنب أختلالات ألموازنة ألعامة , وهناك عدة أسباب ساهمت في وجود بيئة اقتصادية متطورة كالقوانين الاقتصادية المرنة واستقرار العملة مقابل الدولار الامريكي والتشريعات الضريبية المواتية كتقديم الاعفاءات الضريبية لتشجيع الاستثمار ,أضافة الى تبني دولة ألامارات أستراتيجيات أقتصادية مهمة تهدف الى التنويع الاقتصادي وتوسيع ألقاعدة ألانتاجية وعدم ألاعتماد على القطاع ألنفطي فقد بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي تقريبا30% في السنوات الاخيرة بعد أن كانت 80% بعد عام 1980 هذا نتيجة الجهود ألمبذولة في تعزيز دور جميع القطاعات , (the official portal the emirates government,2017)

, أن ألتطور ألاقتصادي والعمراني ينعكس على قطاع التأمين كونه مرتبط بجميع القطاعات , حيث يحتل سوق الامارات المركز الاول عربيا ,والمركز 47 عالميا من حيث انتشار التأمين حسب تقارير عالميه أما نسبه مساهمتة في الناتج المحلي الاجمالي فكانت 3.1% حتى عام 2017 ويتوقع زيادة هذه النسبة مستقبلا, وكذلك تهتم دوله الامارات بالتأمين التكافلي كونه يتماشى مع الشريعة الاسلامية وتعزيز دوره الحيوي جنبا الى جنب مع التأمين التقليدي حيث شكل التأمين التكافلي تقريبا 4% من مجموع اقساط التأمين التقليدي. (the annual reports of the insurance sectors in the emirate for2018)

ومن ألجدول رقم (4) نلاحظ وجود نمو مستمر بنسبة مساهمة قطاع التامين في الناتج المحلي الاجمالي وكانت نسبة ألنمو خلال مده الدراسة (2014-2018) 33% ويتوقع زيادة هذه النسبة خلال السنوات المقبلة نتيجة زيادة اقساط التأمين وتوسيع ألمحافظ ألتأمينية وتطور قطاع التامين بشكل عام مما يعزز مكانته بالاقتصاد والتنمية الاقتصادية وتوسيع قاعدة ألتنويع ألاقتصادي وزيادة تنافسيتة على المستوى المحلي والاقليمي .

2- أهم أسباب نجاح قطاع ألتأمين في ألامارات

هناك عدة أسباب ساهمت بشكل كبير في تطور هذا ألقطاع الحيوي ورفع نسبة مساهمتة في ألناتج ألمحلي ألاجمالي في ألامارات:

- أصدار القوانين والتشريعات وتحديثها فقد صدرت عده قوانين ساهمت بشكل كبير في تطوير هذا ألقطاع الحيوي ومن أهم القوانين أصدار قانون الذي نص على عدم جواز ألتأمين على ممتلكات ومسؤوليات موجودة داخل الامارات لدى شركات خارج الامارات.
- وجود تعاون كبير بين الحكومة وقطاع ألتأمين تنفيذا للتوجيهات الحكومية من خلال ألتأمين على جميع الممتلكات الحكومية كالتأمين على الطاقه والطيران والطاقه الذريه . the annual reports of the insurance sectors in the emirates(for 2015)
- سهولة أجراءات الاستثمار في قطاع التامين من قبل هيئة التأمين حيث قامت الهيئه بتطوير وتنويع الاستثمار وتعزيز الملائة ألماليه للشركات لتعزيز تنافسية ألسوق محليا وأقليميا, حيث تم تخصيص دائرة منفصلة للأستثمار ضمن قطاع ألتأمين وحددت ألهيئه عدة نقاط مهمه على الشركات ألاخذ بها مثل ضرورة دراسة المتغيرات الاقتصادية للتقليل من تاثيرها على ألاستثمار وكذلك أكدت على ضرورة التنويع في الاصول المستثمرة والتقليل من الاستثمارات ذات ألمخاطر المرتفعة. (the annual reports of the insurance sectors in the emirates for 2018) أضافة ألى عدة أسباب منها العمل على زيادة الوعي لدى ألافراد والمؤسسات باهمية ألتأمين وأهم الجوانب ألايجابية من خلال عدة وسائل وكذلك أستخدام ألتكنلوجيا ألذي يعتبر اساس تطور هذا القطاع وايضا الاهتمام بالكوادر البشرية وتاهيلهم للخوض في هذا المجال.

الاستنتاجات

أن من اهم ألاستنتاجات ألتي جاء بها البحث وجود ضعف كبير في قطاع ألتأمين في العراق نتيجه عدة اسباب منها ضعف الوعي التأميني للأفراد والمؤسسات ولايتم الطلب على التأمين الا في حالة وجود مخاطر كبيرة وضعف الجهاز الانتاجي لقطاع التأمين والاعتماد على الوثائق ألتقليدية وعدم مواكبة التطورات ألعالمية في التسويق والاعلان وكذلك ضعف كفائة ألموارد البشرية في مجال ألاكتتاب وتسوية ألمطالبات والاستثمار,

ومن ألاسباب الرئيسية التي ساهمت في ضعف هذا ألقطاع هو أعتماد ألاقتصاد العراقي على أيرادات النفط حيث تنخفض نسبة مساهمة القطاعات الاخرى في الاقتصاد الكلي للبلاد وأنخفاض متوسط نصيب الفرد من ألناتج ألمحلي ألاجمالي رغم ألارتفاع في الدخول بعد عام 2003 ألا أنه لايتناسب مع حجم ألموازنة ألعامة مما أدى ألى عزوف ألافراد عن التأمين ,أضافه ألى أسباب اخرى ساهمت بشكل مباشر اوغير مباشر في انخفاض مستوى قطاع ألتأمين منها أرتفاع نسبة ألبطالة بشكل كبير في ألمجتمع العراقي مما يؤثرعلى طلبهم على ألتأمين وأيضا وجود خلل في السياسات الاقتصادية للبلد وعدم أعطاء دور للتأمين في السياسة المالية والاستثمارية والتمويلية.

المصادر

A- Books

1-Ahmed, Ahmed Mohammed Lutfe (2007), insurance theory, practical problems, and Islamic solution, first edition, Jalal for typing.

2-AL Khafaji, Minam (2014), entrance to the insurance study, first edition, electronic edition.

3-Alrubaie, saadoun (2014), prate insurance companies and the Iraqi insurance sector, electronic edition.

4-Alsafi, Ahmed badee (2006), Alwasee in insurance and reinsurance, first edition, Aldewan company, Iraq.

5-Alsherbaine, kadhem (1986), insurance, theory and application, eighth edition, Shafiq press, Baghdad.

6-Artema, Hani Jazaa and Akoar, samer Mohamed (2010),Risk management and insurance, first edition, dar alhamed ,Aman.

7-Erekat, Harbe Mohammed and Akel, Saaed Jomaa (2008), insurance and risk management, first edition, dar Waeal.

8-Murza, Saaed Abass (2006), insurance theory and practice, first edition, Baghdad.

9-Rigda, George (2006), principles of risk and insurance, first edition, Almreek hose.

10-Salam, Usama Azmi and Musa, Shokri Nuri (2010), risk management and insurance, first edition ,dar Al Hamed, Aman.

11-Sayid, Salim Rushdi (2015), insurance, principles, foundation and frescoes, first edition, dar Alraya.

B-Reports

1-annual reports of the insurance sector in UAE (2014).

2-annual reports of the insurance sector in UAE (2015).

3-annual reports of the insurance sector in UAE (2016).

4-annual reports of the insurance sector in UAE (2017).

5-annual reports of the insurance sector in UAE (2018)

6-annual reports of The official portal the emirates govorment,2017.

7-Arab planning institute ,2018, Arab development report.

8-Insurance authority in UAE,2016.

9-Iraqi economic report, 2007, the central Bank of Iraq.

10-Iraqi ministry of planning,2018, the central statistics organization.

11-The Federal Competitive, authority in UAE,2017.

Reforming the insurance sector and its role in stimulation gross domestic product in Iraq for the period (2014-2018)

donya kadum alabee

University of Baghdad, College of Administration and Economics, Department of Economics Baghdad, Iraq

donyaakadum@gmail.com

Assistant Professor Dr Sameer siham dawood

university of Baghdad, college of Administration and Economics, Department of Economics Baghdad, Iraq

Dr.samir_mas @yahoo.com

Received:17/5/2020 **Accepted : 29/7/2020** **Published :October / 2020**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Abstract:

The main purpose of the research is to demonstrate the importance of the insurance sector in the economy through its role in providing security for all economic sectors and thus stimulating the gross domestic product and reducing dependence on the output of the oil sector, which may expose the Iraqi economy to several problems and imbalances, I have found that there is a great weakness in the role of the insurance sector in Iraq at the level of government, companies and individuals, and the reason for this is the lack of policies supporting the insurance sector and the lack of work in the strategy of economic diversity and the decrease of security awareness by individuals so became Developing the sector to ensure the urgent need to keep pace with economic developments by working on the existence of special policies that support the insurance sector as part of the strategies of economic diversification and work to increase security awareness.

Key words: insurance sector, gross domestic product, Economic growth, Economic development